الأمم المتحدة

A/C.5/66/SR.22

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
19 June 2012
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونثي . . . . . (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيليه

المحتويات

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-63478 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (A/66/537 و Corr.1 و A/66/600)

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (A/66/368 و Corr.1، A/66/537 و Corr.1، A/66/557 و Corr.1 و A/66/600)

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (A/66/386 و Corr.1، A/66/537 و Corr.1، A/66/555 و A/66/600)

١ - **السيدة كاسار** (المراقب المالي): عرضت ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/368 و Corr.1) وتقرير الأداء الثاني عن ميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/66/557 و Corr.1)؛ وميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/386 و Corr.1) وتقرير الأداء الثاني عن ميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/66/555)، وميزانية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/537 و Corr.1).

٢ - وأوضحت أن الميزانية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ قد أعدت مع مراعاة استراتيجية الإنجاز المنقحة والمحدّثة الواردة في التقرير الموجه من رئيس المحكمة إلى مجلس الأمن (S/2011/317). وفي حين أوشكت المحكمة على إنجاز عملها في المرحلة الابتدائية، فإنه يتوقع أن تكون فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ أكثر الفترات ازدحاما في ما يتعلق بدعاوى الاستئناف. ولا تزال إحالة القضايا إلى السلطات القضائية الوطنية ركيزة أساسية في استراتيجية الإنجاز، ولا يزال القبض على الهاربين التسعة المتبقين يتصدر سلم الأولويات.

٣ - وأضافت أن الاحتياجات من الموارد العامة للمحكمة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تصل إلى مبلغ إجماليه ٢٠٠ ٣١٨ ١٧٤ دولار (صافيه ٩٠٠ ٩٣٨ ١٥٧ دولار) قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضا في القيمة الحقيقية بمبلغ إجماليه ٩٠٠ ٤٨٥ ٨٣ دولار أو ٣٢,٤ في المائة (صافيه ٥٠٠ ٣٨٨ ٧٧ دولار أو ٣٢,٩ في المائة) مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تقترح المحكمة إلغاء ٢١٢ وظيفة (٩٣ وظيفة من الفئة الفنية و ١١٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة)، مما يمثل انخفاضا قدره ٣٣,٨ في المائة من المستوى الحالي لملاك الموظفين المأذون به البالغ ٦٢٨.

٤ - وفي ما يتعلق بتقرير الأداء الثاني عن ميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، قالت إن الأمين العام اقترح اعتمادا نهائيا يبلغ إجماليه ٥٠٠ ٠٨١ ٢٥٧ دولار (صافيه ٨٠٠ ٦٩١ ٢٣٣ دولار)، مما يمثل انخفاضا في الاحتياجات بمبلغ إجماليه ٦٠٠ ٧٢٢ دولار (صافيه ٦٠٠ ٦٣٥ ١ دولار) مقارنة بالاعتماد المنقح البالغ إجماليه ١٠٠ ٨٠٤ ٢٥٧ دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ويعزى صافي الانخفاض إلى انخفاض الاحتياجات في إطار بند

شغل الوظائف وإلى حدوث تغييرات أخرى، قابلته جزئيا احتياجات إضافية تعزى إلى التأثير المشترك لأسعار الصرف والتضخم.

٥ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ستؤثر أربعة تطورات رئيسية على حجم عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي: إنجاز ست محاكمات في عام ٢٠١٢، مما سيؤدي إلى انخفاض أنشطة المحاكمات الابتدائية بدءاً من الربع الثالث من عام ٢٠١٢؛ وزيادة عدد الطعون العارضة أو المتعلقة بالموضوع، لارتباطها بمحاكمات انتهت خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢؛ والإعداد للانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية؛ وبدء عمل فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية في لاهاي اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٣.

٦ - ويصل المستوى الإجمالي للموارد اللازمة للمحكمة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى مبلغ إجماليه ٣٠٠ ١٥٨ ٢٨٠ دولار (صافيه ٠٠٠ ٦٣٧ ٢٤٩ دولار) قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضا إجماليه ٥٠٠ ٣٥٣ ٤٠ دولار أو ١٢,٦ في المائة (صافيه ٠٠٠ ١٧٣ ٤٠ دولار أو ١٣,٩ في المائة) مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ويقترح الاحتفاظ بمستوى التوظيف الحالي البالغ ٥٤٦ وظيفة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، رغم أن عدد الوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة سينخفض من ٣١٩ إلى ١٥٦وظيفة.

٧ - وفي ما يتعلق بتقرير الأداء الثاني عن ميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، قالت إن الأمين العام اقترح اعتمادا نهائيا يبلغ إجماليه ٣٠٠ ٤٧٢ ٣٢٧ دولار (صافيه ٦٠٠ ٠١٢ ٢٨٦ دولار)، بزيادة إجماليها ٥٠٠ ٩٦٠ ٦ دولار (بانخفاض صافيه ٤٠٠ ٧٩٧ ٣ دولار) مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتعزى الزيادة في إجمالي الاحتياجات إلى تقلبات أسعار الصرف والتضخم، التي قابلها جزئيا انخفاض في شغل الوظائف وتغيرات أخرى.

٨ - وأضافت أنه بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) أنشأ مجلس الأمن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بفرعين هما: فرع أروشا الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الذي من المقرر أن يبدأ عمله في تموز/يوليه ٢٠١٢؛ وفرع لاهاي الخاص بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي من المقرر أن يبدأ عمله في تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي القرار نفسه، اعتمد المجلس أيضا النظام الأساسي للآلية والترتيبات الانتقالية، وقرر أن تكون الآلية مسؤولة عن مواصلة اختصاص المحكمتين وحقوقهما والتزاماتهما ومهامهما الأساسية.

٩ - ومضت قائلة إنه خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ سيتزامن وجود الآلية مع وجود المحكمتين، مع تقاسم الموظفين واستخدام الخدمات المشتركة. وتقدر الاحتياجات الأولية من الموارد بمبلغ إجماليه ٤٠٠ ٤٣٤ ٥٠ دولار (صافيه ٩٠٠ ٨٢٧ ٤٦ دولار)، قبل إعادة تقدير التكاليف، لفترة السنتين. وستتكون الوظائف المستمرة للآلية من ٩٧ وظيفة: ويقترح إنشاء ٦٧ وظيفة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وستجري تغطية مهام ومسؤوليات الوظائف الثلاثين المتبقية من قبل موظفين من المحكمتين وفق ترتيب ازدواجية الأدوار.

١٠ - **السيد كيلابيليه** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)، قال في معرض تقديمه للتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية (A/66/600)، إن اللجنة الاستشارية نظرت في التقارير عن المحكمتين الدوليتين، وعن الآلية الدولية لتصريف الأعمال معا لمعالجة القضايا الشاملة وعملية التحول إلى الآلية.

١١ - وبشأن الاحتفاظ بالموظفين، لاحظت اللجنة الاستشارية أن موظفي المحكمة لا يزالون يتركون وظائفهم بحثاً عن وظائف أكثر استقرارا على المدى الطويل، في أماكن أخرى، على الرغم من التدابير الرامية إلى معالجة هذه المشكلة. وينبغي للمحكمتين أن تواصلا بذل جهودهما لاستقدام العاملين والاحتفاظ بهم، كي لا يتعطل إنهاء ولايتهما في الوقت المناسب. وفي ما يتعلق بنظام المساعدة القانونية بمبلغ إجمالي لتغطية تكاليف محامي الدفاع، تقر اللجنة الاستشارية بمزايا نظام المساعدة القانونية بمبلغ إجمالي وهو نظام يضمن القدرة على التنبؤ بتكاليف محامي الدفاع، وتحث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على توسيع هذا النظام ليشمل إجراءات مرحلة الاستئناف.

١٢ - ومضت قائلة إن الميزانية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تستند إلى المحاكمات العالقة والطعون وغيرها من المهام المكلفة بها. ولم تستكمل جميع المحاكمات الابتدائية: فخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، تشمل أنشطة المحكمة المتوقعة ثلاث محاكمات بشأن ازدراء المحكمة، ومحاكمتين بشأن الإبادة الجماعية - إذا أخفقت إجراءات الإحالة إلى رواندا، و ٤٠ استئنافا، وملاحقة تسعة فارين، وحفظ السجلات، وأنشطة جارية أخرى.

١٣ - وأوضح أن الميزانية المقترحة تموّل بمبلغ قدره ١٧٤,٣ مليون دولار (صافيه ١٥٧,٩ مليون دولار) للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ما عدده ٢٥٤ وظيفة تتراوح مدة كل منها بين ستة أشهر و ٢٤ شهرا، من المساعدة المؤقتة العامة، بالإضافة إلى الـ ٤١٦ وظيفة التي تقترح المحكمة الاحتفاظ بها. وتلقت المحكمة أيضا تمويلا من خارج الميزانية لبرنامج التوعية وبناء القدرات، لكن رصيد الصندوق قد استنزف، وتوصي اللجنة الاستشارية ببذل مزيد من الجهود لتجديد موارد الصندوق.

١٤ - وذكر أن اللجنة الاستشارية توصي بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأداء الثاني عن ميزانية المحكمة والموافقة على الاعتماد النهائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ إجماليه ٢٥٧,١ مليون دولار (صافيه ٢٣٣,٧ دولار). وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بالموافقة على الاحتياجات من الموارد الواردة في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٥ - وفي ما يتعلق باستراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ وجود بعض التأخر في التواريخ المقدرة لاستكمال المحاكمات بسبب حدوث تطورات غير متوقعة خلال فترة السنتين الحالية، بما في ذلك إلقاء القبض على الهاربين الأخيرين. وبناء على ذلك، تشير التقديرات إلى أن الدوائر ستنظر في خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تسع محاكمات، و ٣٠ إجراء تمهيديا سابقا للاستئناف، و ١١ استئنافا لأحكام نهائية وجميع الطعون العارضة الناجمة عن المحاكمات الجارية. وقال إن اللجنة الاستشارية تثني على المحكمة لما اتخذته من تدابير لتحسين كفاءة عملياتها، وتشجع على مواصلة بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد.

١٦ - ومضى قائلا إن الاحتياجات التقديرية من الموارد للمحكمة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تصل إلى مبلغ إجماليه ٢٨٠,٢ مليون دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضا إجماليه ٤٠,٤ مليون دولار، أو ١٢,٦ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النقصان في الاحتياجات يعزى أساسا إلى الانخفاض المتوقع في نشاط المحاكمات في عام ٢٠١٣.

١٧ - وبشأن ملاك الموظفين المقترح، أشار إلى أن المحكمة قامت منذ فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وفي إطار جهودها

من أجل تقليص الوظائف بالاستعانة بالمساعدة المؤقتة العامة لمواصلة مهام الوظائف المؤقتة الملغاة. وفي بداية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ستكون هناك احتياجات للـ ٣١٩ وظيفة الممولة بهذه الطريقة.

١٨ - وأوضح أن اللجنة الاستشارية تفهم أن هذا الإجراء يتيح إمكانية الميزنة بدقة وسرعة استجابة أكبر، وقدر أكبر من المرونة في تعديل مستويات التوظيف، ولكنها تعتبر أيضا أن عرض الاحتياجات من الموارد المرتبطة بها في الميزانية المقترحة لم يكن جليا وأنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لتبسيط جدول ملاك الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، تعرب اللجنة الاستشارية عن أسفها لأن وثيقة الميزانية لم تحتو على معلومات لتبرير استمرار الحاجة لجميع الوظائف المؤقتة البالغ عددها ٥٤٦ خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يعكس ملاك الموظفين لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ انخفاضا كبيرا في الوظائف المؤقتة، بسبب انتهاء المحكمة من الجزء الأكبر من عملها.

١٩ - وواصل حديثه قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأداء الثاني عن ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والموافقة على الاعتماد النهائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ٣٢٧,٥ مليون دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بالموافقة على الاحتياجات من الموارد الواردة في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، مع مراعاة الملاحظات والتوصيات الواردة في تقريرها.

٢٠ - واسترسل قائلا إن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ستتعايش مع المحكمتين الدوليتين خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، مما يتيح للكيانات الثلاثة تقاسم الموارد، وتوفير الدعم المتبادل والتنسيق بين أنشطتها.

٢١ - وأضاف أن الآلية ستنفذ نوعين رئيسيين من الأنشطة، هما الأنشطة المستمرة والأنشطة المخصَّصة. وتشمل الأنشطة المستمرة حماية الشهود، وتعقب الفارين، والإشراف على تنفيذ الأحكام، وإدارة المحفوظات، وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية. وقال إن من المطلوب إنشاء ٦٧ وظيفة للقيام بهذه الأنشطة، بالإضافة إلى ٣٠ موظفا من المحكمتين يضطلعون بمهام مزدوجة. وتتكون الأنشطة المخصَّصة أساسا من إجراء المحاكمات ومباشرة إجراءات الاستئناف والأنشطة التحضيرية للآلية. وأردف قائلا إن من المطلوب التمويل من المساعدة المؤقتة العامة في ما يتعلق بـ ١٥٤ وظيفة لمدة متوسطها ١٢ شهرا.

٢٢ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية تقر بالجهود المبذولة لخفض التكاليف بتقاسم الموارد، ولكنها تعتبر أن من الممكن تحقيق مزيد من الوفورات، وهي تشجع الأمين العام على تحقيق المزيد من الوفورات بزيادة تقاسم الموارد في الميزانية المقبلة.

٢٣ - واختتم حديثه قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بإنشاء الوظائف الـ ٦٧ المطلوبة، ورصد اعتماد كلي إجماليه ٤٠٠ ٤٣٤ ٥٠ دولار (صافيه ٩٠٠ ٨٢٧ ٤٦ دولار)، قبل إعادة تقدير التكاليف، من أجل الآلية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٢٤ - **السيد كيسوكا** (جمهورية تترانيا المتحدة)، تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية، فأقر بمساهمة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في العملية الجارية لاستعادة السلام والاستقرار وصونهما في رواندا.

٢٥ - وقال إن الفريق يلاحظ أن الاحتياجات النهائية للمحكمة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، والبالغة ٢٥٧,١ مليون دولار، تعكس انخفاضا قدره ٠,٧٢ مليون دولار مقارنة بالاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأضاف أن

الفريق يرحب بالجهود التي تبذلها المحكمة في ما يتعلق باستراتيجيتها للإنجاز، وأنشطتها في مجال التواصل مع الدول الأعضاء، ومشاركتها مع الجهات المانحة لتجديد موارد التبرعات من أجل الاستمرار في مشاريع بناء القدرات، وتعيين الموظفين والاحتفاظ بهم، ورقمنة السجلات السمعية والبصرية. وطلب إجراء رصد دقيق لبناء منشأة جديدة في أروشا، وإنجازها في الوقت المناسب بكلفة ٥,٥٢ ملايين دولار، لإيواء أرشيف المحكمة.

٢٦ - ومضى قائلا إن من المتوقع أن تكون فترة السنتين المقبلة من أكثر الفترات ازدحاما في ما يتعلق بعمل المحكمة، حيث ستكون هناك خمس محاكمات وما لا يقل عن ٤٠ استئنافا - وهذا حجم عمل ثقيل من شأنه أن يزيد كثيرا من الطلب على الموارد. وأردف قائلا إن الفريق يتفق مع اللجنة الاستشارية على ضرورة أن تكثف المحكمة جهودها لإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية.

٢٧ - ورحب بالميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ والبالغة ١٧٤,٣ مليون دولار، وبالجهود المبذولة لتحسين عرض الميزانية، ولا سيما تقديم معلومات واضحة عن التكاليف المقدرة والتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين.

٢٨ - وأشار إلى أن مجلس الأمن كان قد طلب من المحكمتين استكمال جميع الأعمال المتبقية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ولاحظ أن معظم مهام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ستضطلع به الآلية في تموز/يوليه ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٣، على التوالي. وقد بدأت أنشطة الآلية بالفعل، بما في ذلك المفاوضات لإبرام اتفاقات مقر مع حكومتي هولندا وجمهورية تترانيا المتحدة، وتقديم الترشيحات لمناصب القضاة وإصدار قائمة المرشحين، واستعراض مشروع النظام الداخلي والأدلة، وتحديد الإجراءات لانتخاب القضاة. وقال إنه يتطلع إلى الحصول على معلومات عن توظيف مسجل الآلية.

٢٩ - ومضى قائلا إن الفريق أحاط علما بأن الموارد اللازمة للآلية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تبلغ ٥٠,٤ مليون دولار، كما أحاط علما بمقترح تقاسم الموارد. ويجب توخي الحذر لضمان ألا يقوض تقاسم الموارد ولاية الآلية.

٣٠ - واختتم حديثه قائلا إن الفريق أحاط علما بالميزانية المقترحة من الأمين العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (A/66/7/Add.13 و A/66/354/Add.6)

٣١ - **السيدة كاسار** (المراقب المالي): قالت في معرض تقديمها لمشروع ميزانية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعام ٢٠١٢ (A/66/354/Add.6) إن الأمين العام طلب في رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (S/2011/542)، إنشاء بعثة لتقديم المشورة والمساعدة الطارئتين في المجالات التي تحددها السلطات الليبية، وتنسيق المساعدة الداخلية، وإجراء المزيد من المشاورات حول مساعدة الأمم المتحدة في ليبيا على المدى الطويل وتقدير تلك المساعدة. وبموجب القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) أنشأ مجلس الأمن البعثة، وأوكل إليها ولاية دعم الجهود الوطنية الليبية الرامية إلى استعادة الأمن والنظام العامين وتعزيز سيادة القانون، وإجراء حوار سياسي يضم الجميع، وتعزيز المصالحة الوطنية، والشروع في عملية وضع الدستور والعملية الانتخابية؛ وبسط سلطة الدولة بوسائل منها تعزيز المؤسسات الناشئة، واستئناف الخدمات العامة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ودعم العدالة الانتقالية؛ واتخاذ الخطوات اللازمة لبدء الانتعاش الاقتصادي، وتنسيق

أي طلب للحصول على دعم من الجهات الفاعلة الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية.

٣٢ - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية وافقت في رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ على طلب مقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٤ المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية، للدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٠ ملايين دولار. وغطت سلطة الالتزام الممنوحة تكاليف تلبية الاحتياجات الفورية من الموارد للبعثة خلال فترة ولايتها الأولية الممتدة ثلاثة أشهر، بما يشمل ١٩٦ وظيفة مؤقتة، تضم ١٤٦ موظفا دوليا و ٥٠ موظفا وطنيا.

٣٣ - وأوضح أن مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٢ يصل إلى مبلغ صافيه ٨٠٠ ٥٧٥ ٣٢ دولار (إجماليه ٢٠٠ ١٤٥ ٣٦ دولار)، في إطار الميزانية العامة المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٢ والتي تصل إلى مبلغ صافيه ٦٠٠ ٦٢٠ ٦١٧ دولار (إجماليه ٥٠٠ ٢٦٠ ٦٦٢ دولار). ويتألف مجموع ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٢ من ٢٤٢ وظيفة، في إطار ما مجموعه ٨١٥ ٤ وظيفة مقترحة للبعثات السياسية الخاصة.

٣٤ - **السيد كيلابيليه** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)، قال في معرض تقديمه للتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية (A/66/7/Add.13)، إنه نظرا لاستمرار عملية تقدير احتياجات التخطيط للبعثة، وعدم تقديم الأمين العام بعد لمقترحاته بشأن ولاية البعثة، فإن اللجنة الاستشارية تعتبر أن من السابق لأوانه تحديد جدول التوظيف المقترح واعتماد الميزانية الكاملة لعام ٢٠١٢. لذلك فهي توصي بأن يطلب من الأمين العام تقديم مقترح الميزانية المنقح بعد بت مجلس الأمن في مسألة تمديد الولاية إلى ما بعد ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢، ليشمل مقترحات التوظيف المبررة تماما، وهيكلا تنظيميا يتكيف مع ولاية البعثة.

٣٥ - وأردف قائلا إنه بغية إتاحة وقت كاف لإعداد الميزانية المنقحة واعتمادها، ومراعاة لنمط الإنفاق للبعثة، توصي اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يزيد على ١٦ مليون دولار لتغطية الاحتياجات التشغيلية للبعثة لفترة ستة أشهر اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وينبغي إتاحة أي موارد بعد ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢، رهنا بتمديد ولاية البعثة. ويتوقع أن تقدم اللجنة الاستشارية للأمين العام تفاصيل عن استخدام الموارد المعتمدة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ أثناء عرضه للميزانية القادمة. وأوضح أن اللجنة الاستشارية تشدد أيضا على أن توصيتها لا تشكل في أي حال من الأحوال حكما مسبقا على الموقف الذي قد تتخذه إزاء هيكل البعثة وملاك موظفيها وغير ذلك من احتياجاتها من الموارد، حيث يظل ذلك أيضا مرهونا بقرار يتخذه مجلس الأمن في المستقبل.

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (A/66/532 و A/66/592)

٣٦ - **السيدة كاسار** (المراقب المالي)، قالت في معرض تقديمها لميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/66/532)، إن الميزانية المقترحة البالغة ٧٣٨,٣ مليون دولار تغطي تكاليف ٠٠٠ ٧ من الأفراد العسكريين و ٩٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، و ٣ ٥٥٣ موظفا مدنيا، و ٨١ من الأفراد المقدمين من الحكومات.

٣٧ - وأشارت إلى أن الجمعية العامة أذنت للأمين العام في قرارها ٢٥٧/٦٥ باء، باستخدام الموارد المعتمدة لبعثة الأمم المتحدة في السودان لدى الدخول في التزامات لبعثة خلف للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ١٩٩٦

(٢٠١١) بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بقوام يصل إلى ٠٠٠ ٧ من الأفراد العسكريين، و ٩٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، ومن عنصر مدني ملائم.

٣٨ - وأوضحت أن نموذج التمويل الموحد، القائم على أساس تقييم ما يمكن تحقيقه واقعيا في بيئة بدء التشغيل في السنة الأولى من العمليات قد استخدم لأول مرة لوضع مقترح الميزانية. ويشمل النموذج الموحد أطر الميزنة القائمة على النتائج حسب الولاية بالنسبة للعناصر الفنية للبعثة؛ وتبريرا تفصيليا لمستويات الملاك الوظيفي، والموارد المالية استنادا إلى السيناريو والحالة الأوثق صلة بولاية البعثة.

٣٩ - واختتمت حديثها قائلة إن الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة ترد في الفقرة ٢٢٣ من وثيقة الميزانية (A/66/532).

٤٠ - **السيد كيلابيليه** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)، قال في معرض تقديمه للتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية (A/66/592)، إن اللجنة الاستشارية أحاطت علما بالمقترحات المتعلقة بإنشاء مجموعات متعددة الوظائف في البعثة من أجل اتباع نهج متماسك لتنفيذ الولاية. وأحاطت اللجنة علما أيضا بالهيكلية التنظيمية اللامركزية، وأضاف أن اللجنة تتوقع أن يقوم الأمين العام بتوثيق الدروس المستفادة وتفعيلها، وكذلك الاستفادة من تجربة نشر البعثات اللامركزية المعقدة الأخرى.

٤١ - وبشأن ملاك الموظفين، قال إن اللجنة الاستشارية رأت أن عدد الوظائف المطلوبة في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة قد يكون مبالغا فيه، وقدمت توصيات في هذا الصدد.

٤٢ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية لاحظت أن ميزانية بدء البعثة تمثل أول تطبيق لنموذج التمويل الموحد، مع أطر الميزنة القائمة على النتائج حسب الولاية بالنسبة للعناصر الفنية للبعثة، وملاك الموظفين التفصيلي لكل بعثة استنادا إلى ولاية البعثة. وقال إن الموارد المالية والإطار المنطقي لعنصر الدعم إرشادية، وتتيح مستوى عام للتمويل استنادا إلى السيناريو والحالة الأوثق صلة بولاية البعثة.

٤٣ - واستدرك قائلا إن اللجنة الاستشارية لاحظت أن الفرضية الأساسية التي يستند إليها نموذج التمويل الموحد، والتي تشابه عمليات البعثات في السنة الأولى واحتياجاتها من الموارد لأنها تعمل على نشر الأفراد وتراكم الأصول، فهي لم تطبق تطبيقا كاملا في حالة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الجديدة، في ضوء وراثتها للأفراد والأصول من بعثة الأمم المتحدة في السودان. علاوة على ذلك، وبعد إنشاء البعثة في تموز/يوليه ٢٠١١، اعتمدت الجمعية العامة مبلغا قدره ٢٧٨ مليون دولار لنشرها للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبالتالي لم تواجه البعثة القيود الزمنية التي تعترض أي بعثة عند بدء تشغيلها، وكان لديها الوقت الكافي لإعداد ميزانية كاملة لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

٤٤ - ومضى قائلا بما أن البعثة لم تكن نموذجية لبدء تشغيل البعثة، فإن اللجنة الاستشارية واجهت صعوبات أثناء نظرها في مقترحات الميزانية لعام ٢٠١٢/٢٠١١، ولا سيما عدم الوضوح والشفافية في ما يتعلق بالاحتياجات. وأردف قائلا إن تطبيق نموذج التمويل الموحد في السنة الأولى لعمليات البعثة يشكل على ما يبدو عقبة اصطناعية حالت دون العرض الكامل لاحتياجات البعثة للفترة، بدلا من إتاحة قدر أكبر من المرونة التي يسعى إليها فريق قيادة البعثة لترجمة مجموع حافظة التمويل إلى احتياجات محددة للبعثة في مجالي البرامج والدعم.

٤٥ - واسترسل قائلا إن اللجنة الاستشارية تتساءل أيضا عما إذا كان نموذج التمويل الموحد، على النحو المطبق على البعثة، يلبي أحد الأهداف الرئيسية للأمين العام، وهو تسريع

عملية الحصول على التمويل اللازم لبدء العمليات. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة الاستشارية أن وثيقة الميزانية لا تزال ضخمة، و لم تصمم على ما يبدو لتسريع إنتاجها من قبل الأمانة العامة أو للنظر فيها من قبل الجمعية العامة.

٤٦ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية على الرغم من تخوفاتها، وبالنظر إلى توقيت دورة ميزانية اللجنة، فقد اعتبرت الموافقة على ميزانية بدء تشغيل البعثة بالصيغة التي قدمها بها الأمين العام أكثر النهج عملية. إلا أنها أوصت بأن يُطلب من الأمين العام تقديم تفسيرات شاملة لاستخدام الموارد، وتفاصيل عن الإنجازات الفعلية، في سياق تقرير الأداء للبعثة لعام ٢٠١١/٢٠١٢.

٤٧ - وأضاف أن على الرغم من أن توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بوظائف معينة أو بالتكاليف التشغيلية لن تؤدي إلى خفض في مستوى الموارد المقترحة، نظرا لأن نموذج التمويل الموحد يحدد مستوى إرشاديا للتمويل الإجمالي، فإنه ينبغي للأمين العام أن يضع هذه التوصيات في الاعتبار خلال فترة بدء التشغيل ولدى إعداد الميزانية الكاملة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٤٨ - وواصل حديثه قائلا إنه في ضوء الظروف الخاصة التي تمر بها البعثة، فإن اللجنة الاستشارية غير قادرة على التعليق بمزيد من التفاصيل على قابلية نموذج التمويل الموحد للتطبيق في بدء تشغيل البعثات. وأشار إلى أن الأمين العام قد ذكر أيضا أن هذا النموذج غير قابل للتطبيق على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

٤٩ - واسترسل قائلا إن بالنظر إلى عدم قابلية نموذج التمويل الموحد للتطبيق على أي من هاتين العمليتين الجديدتين لحفظ السلام اللتين أنشئتا في عام ٢٠١١، فإن اللجنة الاستشارية تتساءل عما إذا كان يتسم بقدر كاف من المرونة لتلبية الاحتياجات التشغيلية وشروط بدء العمليات. وقد يكون تصميم النموذج الحالي، الذي ينحصر في ست تشكيلات من الحالات الممكنة والسيناريوهات المقابلة لها، مع مستوى عام من التمويل لكل تشكيلة، تقييدي للغاية، مما يحصر تطبيقها في نطاق ضيق من العمليات. واختتم حديثه قائلا إن اللجنة الاستشارية ترى أنه ينبغي البحث عن منهجيات بديلة لوضع نموذجين موحدين للتمويل وتقدير التكاليف، استنادا إلى جملة أمور، منها الخبرة المكتسبة من أول تطبيق للنموذج على البعثة.

٥٠ - **السيد كيسوكا** (جمهورية تترانيا المتحدة)، تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية، فأشار إلى أن مجلس الأمن ينوي إنشاء بعثة خلفا لبعثة الأمم المتحدة في السودان، اعتمد لها مبلغ قدره ٤٨٢,٥ مليون دولار ويجري تقسيمه إلى أنصبة مقررة للإنفاق على البعثة خلال فترة الستة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وذكّر بأن الجمعية العامة أذنت أيضا للأمين العام باستخدام الموارد المعتمدة للبعثة للدخول في التزامات للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وأي بعثات أخرى أنشأها مجلس الأمن قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ دعما لاتفاق السلام الشامل.

٥١ - وقال إن مجموعة الدول الأفريقية تشير أيضا إلى أن مجلس الأمن أنشأ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لفترة أولية مدتها سنة واحدة بولاية توطيد السلام والأمن، والمساعدة في تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق التنمية في جنوب السودان، بهدف تعزيز قدرة الحكومة على الحكم بشكل فعال وديمقراطي وإقامة علاقات طيبة مع جيرانها.

٥٢ - وأضاف أن المجموعة أحاطت علما بالمقترحات المتعلقة بإنشاء مجموعات متعددة الوظائف، يتوقع أن تيسر

تنفيذ ولاية البعثة على نحو متماسك، وكذلك الهيكل التنظيمي اللامركزي للبعثة والتركيز على بناء القدرات الوطنية. وشدد في هذا الصدد على ضرورة التنسيق الوثيق بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة، وبين البعثة والجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الحكومة المضيفة. وقال إنه سيرحب بالحصول على مزيد من التفاصيل أثناء المشاورات غير الرسمية.

٥٣ - وأضاف أن المجموعة أحاطت علما بتطبيق نموذج التمويل الموحد على البعثة وهي تتطلع إلى الحصول على مزيد من التفاصيل في تقرير الأداء. واختتم حديثه قائلا إن المجموعة ترحب بالميزانية المقترحة البالغة ٧٣٨,٢٧ مليون دولار لتمويل البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/١٠.